عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه وقال بعد يحيى ابن نصر ثقة
وابن وهب ومن فوقه محتج بهم في الصحيحين **قلت** ولا
يلزم من كون رجال الاسناد من رجال الصحيح ان يكون الحديث
الوارد به صحيحا لاحتمال ان يكون فيه شذوذ او علة وقد
وجد هذا الاحتمال هنا فانها رواية شاذة وقد بينت ذلك بطرقه
والكلام عليه في جزء مفرد ولخصته في كتاب بيان المدرج واما
الدمياطي فلفظه هذا على رسم الصحيح لان سويدا احتج به
مسلم وعبد الرحمن ابن ابي الموالي احتج به البخاري هذا لفظه
وليس فيه حكم على الحديث بالصحة لما قدمناه من انه لا يلزم
من كون الاسناد محتجا برواته في الصحيح ان يكون الحديث الذي
يروى به صحيحا لما يطرأ عليه من العلل وقد صرح ابن الصلاح
بهذا في مقدمة شرح مسلم فقال من حكم لشخص بمجرد رواية
مسلم عنه في صحيحه بانه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل
واخطأ بل ذلك يتوقف على النظر في انه كيف روى عنه وعلى
اي وجه روى عنه **قلت** وذلك موجود هنا فان سويد
ابن سعيد انما احتج به مسلم فيما توبع عليه لا فيما تفرد به وقد اشتد
انكار ابي زرعة الرازي على مسلم في تخريجه لحديثه فاعتذر
اليه عن ذلك بما ذكرناه من انه لم يخرج ما تفرد به وكان سويد
ابن سعيد مستقيم الامر ثم طرأ عليه العمى فتغير وحدث في
تغيره بمناكير كثيرة حتى قال يحيى ابن معين لو كان لي فرس ورمح
لغزوته فليس ما تفرد به على هذا صحيحا فضلا عن ان يخالف
فيه غيره بل قد اختلف عليه هو في هذا الاسناد فروي عنه
عن ابن المبارك عن عبد الله ابن المؤمل على ما هو المشهور

هذا الشرح مطو
في الاصل المؤلف

تنبيه قول شيخنا ان المعروف رواية عبد الله بن المؤمل
عن محمد بن المنكدر كما رواه ابن ماجه وقع فيه منه سبق قلم
وانما هو عند ابن ماجه وغيره من طريق ابن المؤمل عن ابي
الزبير والله المستعان

قوله ص اول من صنف
في الصحيح البخاري انتهى اعترض عليه الشيخ علاء الدين مغلطاي
فيما قرات بخطه بان مالكا اول من صنف الصحيح وتلاه احمد
ابن حنبل وتلاه الدارمي قال وليس لقائل ان يقول لعله اراد
الصحيح المجرد فلا يرد كتاب مالك لان فيه البلاغ والموقوف
والمنقطع والفقه وغير ذلك لوجود مثل ذلك في كتاب البخاري
انتهى وقد اجاب شيخنا رضي الله تعالى عنه عن ما يتعلق بالموطا
بان نصه ان مالكا لم يفرد الصحيح بل ادخل في كتابه المرسل
والمنقطع الى اخر كلامه وكان شيخنا لم يستوف النظر في كلام مغلطاي
والا فظاهر قوله مقبول بالنسبة الى ما ذكره في البخاري من
الاحاديث المعلقة وبعضها ليس على شرطه بل وفي بعضها ما
لا يصح كما سياتي التنبيه عليه عند ذكر تقسيم التعليق فقد مزج
الصحيح بما ليس منه كما فعل مالك وكان مغلطاي يخشى ان يجاب
عن اعتراضه بما اجاب به شيخنا من التفرقة فبادر الى الجواب
عنه لكن الصواب في الجواب عن هذه المسئلة ان يقال ما الذي
اراده المؤلف بقوله اول من صنف الصحيح هل اراد الصحيح
من حيث هو او اراد الصحيح المعهود الذي فرغ من تعريفه
الظاهر انه لم يرد الا المعهود وحينئذ فلا يرد عليه ما ذكر
من الموطا وغيره لان الموطا وان كان عند من يرى الاحتجاج